# الموارد الاقتصادية لمتصرفية الأحساء
## (١٢٨٨ - ١٣٣١هـ / ١٨٧١ -١٩١٣م)

**الباحثة/ شيخة فهد بتال الدوسري**
**قسم التاريخ – كلية الآداب**
**جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل**

**مقدمة:**

تعد الأحساء من أكبر الواحات في شبه الجزيرة العربية وهي تقع شرق شبه الجزيرة العربية ،وتبعد عن الساحل الغربي للخليج العربي حوالي ٧٥ كيلا وعن الرياض حوالي ٣٢٠ كيلا وتمتد أراضيها بين دائرتي عرض ٣٠ – ٢٢– و ٤٥– ٢٥ شمالا وخطي الطول ٤٨ و ٤ و ٥١ شرقا . وقد جعلها هذا الامتداد تقع ضمن المنطقة المدارية ذات المناخ الصحراوي الحار وهي بسواحلها موانئها ومدنها امتداد طبيعيا لمنطقة نجد وذلك من الناحيتين الجغرافية والاجتماعية .

اشتهرت الأحساء بكونها منطقة زراعية منتجة تسد منتجاتها الزراعية الاحتياجات الغذائية لسكانها ولمعظم سكان وسط شبه الجزيرة العربية ، بل أن بعض من محاصيلها كالتمور كانت تصدر الى البحرين والهند والحجاز ، وكان ذلك الغناء المادي الناتج عن الزراعة بخلاف المناطق الاخرى أحد المغريات التي راودات العثمانين بأن يفي دخل الاحساء ومحاصيلها بما يسد نفقات الادارة والجيش حين تتمكن من السيطرة عليها وهو ما تم لها عام ١٢٨٨ه/ ١٨٧١م.

وقد اشتهرت المنطقة بموقعها الاستراتيجي حيث أنها طريق تجاري هام للقوافل التجارية من شرق الجزيرة العربية الى غربها ومن شمالها الى جنوبها لوجود الموانئ التجارية المهمة على سواحلها وخاصة مينائي العقير والقطيف ، ونتيجة لقوتها الاقتصادية تعتبر الأحساء مصدر تموين غذائي أساسي لمعظم شبه الجزيرة العربية لوجود واحتي الأحساء والقطيف.

وتعتبر الضرائب والرسوم من الامور التي حرصت الدولة العثمانية على جبايتها من الاهالي، ويمكننا القول أن زيادة الضرائب والرسوم في الولايات العثمانية تعود الى أن الوالي كان مسئولا عن نظام الولاية بشكل كامل ويقوم بالإنفاق على الجيش والموظفين

العاملين في الولاية ، وهنا يضطر الوالي إلى زيادة الضرائب الرسمية كالأعشار والجزية ورسوم الموانئ والجمارك كانت هناك ضرائب تفرض لا تدخل الى خزينة الدولة وانما تذهب الى خزائن الولاة وكبار الموظفين.

وتأتي أهمية هذا البحث على تسليط الضوء على موضوعين الأول الضرائب والرسوم التي فرضتها الدولة العثمانية على الأهالي في الأحساء وهل بالفعل طبق العثمانيين الضرائب الشرعية الاسلامية فقط أم كانت هناك ضرائب إضافية فرضت على الاهالي واثقلتهم ، والموضوع الثاني العملات المتداولة في الأحساء والتي تعددت في ظل غياب وجود عملة رسمية موحدة.

- **الضرائب والرسوم:**

تعتبر الضرائب من أهم الموارد الاقتصادية في الدولة العثمانية، ولم تكن منظمة قبل فترة التنظيمات عام ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، وقد قام السلاطين العثمانيون وولاتهم في العمل على فرض الضرائب والرسوم المتنوعة حتى بلغ عددها في بعض الأوقات إلى ٩٧ ضريبة ورسماً. خصوصاً أن للضرائب دوراً أساسياً في تعزيز سيطرة القوة الاقتصادية للدولة العثمانية(١).

وبالحديث عن الضرائب والرسم في متصرفية الأحساء، فإن تحصيلها لم يكن دقيق ومعتمد اعتماد أساسي على عائدات الضرائب لمحصول التمور. وقد جاء سابقاً أن الدولة العثمانية عند سيطرتها على المنطقة أوضحت للأهالي أن الضرائب المفروضة هي الضرائب الشرعية الإسلامية المتمثلة في العشر لمحصول الأراضي الزراعية، والزكاة الشرعية المفروضة على الإبل والأغنام على القبائل المطيعة للدولة العثمانية(٢) وأن الضرائب ستؤخذ منهم حسب الأصول ولن يرهق الأهالي بالضرائب الأخرى وذلك من أجل كسب ولاء الأهالي وطمأنتهم(٣).

نكث العثمانيون بوعودهم المتكررة حين قدومهم المنطقة بعدما فرض ضرائب غير الزكاة الشرعية المستحقة على تمور المنطقة، لكن وطأة النفقات الضخمة أجبرتهم فيما يبدو على سرعة نسيان ما تعاهدوا به للأهالي. فقد كلفوا لجنة ثلاثية في القطيف في ٢٨ جمادى الثانية ١٢٨٨هـ/٥ سبتمبر ١٨٧١م بالقيام بفحص بساتين النخيل والفاكهة للنظر في إمكانية فرض ضريبة قدرها ١٠%(٤).

وقد جاء في تقرير مدحت باشا المرفوع إلى السلطات العثمانية بالشروع في عملية مسح شامل لجميع أنواع الضرائب والرسوم التي كان يدفعها الأهالي مع حصر

---

(١) حمد القحطاني، الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم الأحساء (١٢٨٨-١٣٣١هـ/١٨٧١م-١٩١٣م)، ط١، (ذات السلاسل، الكويت، ١٤٣٢هـ/٢٠١٢م)، ص٣٣٨.

(٢) الأرشيف العثماني، إستانبول، وثيقة رقم (٤٤٩٣٠)، إرادة داخلية ((I.D، بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٢٨٨هـ / ٢٢ كانون الأول ١٨٧١، (تقرير مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى الجليل).

(٣) الأرشيف العثماني، إستانبول، وثيقة رقم (٤٤٩٣٠)، إرادة داخلية ((I.D، بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٢٨٨هـ / ٢٢ كانون الأول ١٨٧١، (تقرير مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى الجليل)..

(٤) عبدالله ناصر السبيعي، اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني (١٢٨٨هـ - ١٣٣١هـ/١٨٧١-١٩١٣م) دراسة وثائقية، ، ص١٦٨.

الموارد المالية بالاستعانة بأهل الخبرة من الأهالي وبالتعاون مع موظفي الدولة العثمانية المالية. (١).

تعد الأحساء والقطيف من أكثر المناطق التي تقدم عائدات مالية للدولة، فقد قدر الكولونيل بيلي، المقيم السياسي البريطاني في الخليج والذي زار الرياض في أواخر عهد الإمام فيصل بن تركي، العوائد المالية للدولة في ذلك الوقت بحوالي ثمانمئة ألف ريال ماريا تريزا، نصفها يأتي من الأحساء والقطيف، فمن الأحساء مئتان وسبعون ألف ريال ومن القطيف مئة وثلاثون ألف ريال، ومن العقير أربعة آلاف ريال، هذا فضلاً عن زكوات القبائل البدوية في المنطقة(٢).

وما تم جمعه من أموال يدل وبشدة على غنى المنطقة اقتصادياً، كما أن هذا يعكس كثرة الموارد والأنشطة السكانية والتي كانت سبباً في ارتفاع قيمة الموارد التي تحصلها الدولة السعودية الثانية من السكان، فساعد ذلك أيضاً الاستقرار السياسي الذي عاشته الدولة في فترة الإمام فيصل بن تركي الثانية، وكان سبباً في ارتفاع الموارد المالية لخزينة الدولة، لكن ضخامة هذه الموارد لم تستمر على ما هي عليه، فقد نقصت هذه الموارد في عهد الإمام عبدالله بن فيصل نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في الدولة، ورغم هذا فقد كانت الأحساء لوحدها تدفع للإمام عبدالله بن فيصل مابين (١٥٠-٢٠٠) ألف ريال زكوات سنوية، أما زكاة القطيف فكانت تقدر بعشرين ألف ريال(٣) ، وفي ما يختص بزكاة التمور فكانت في عهد الإمام عبدالله بن فيصل تقدر بثمانين ألف قلة(٤).

---

(١) الأرشيف العثماني، إستانبول، وثيقة رقم (٤٤٩٣٠)، إرادة داخلية ((I.D، بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٢٨٨هـ / ٢٢ كانون الأول ١٨٧١، (تقرير مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى الجليل).

(٢) لويس بيلي، رحلة إلى الرياض في عام ١٨٦٥م، ترجمة: أحمد إيبش، ط١، (دار الكتب الوطنية، أبوظبي، ٢٠١٠م)، ص ص٥١-١٤٢.

(٣) مريم العتيبي، الأحساء والقطيف في عهد الدولة السعودية الثانية (١٢٤٥-١٢٨٨هـ/١٨٣٠-١٨٧١م) (ط١، ، لبنان، جداول للنشر والتوزيع، شباط/فبراير ٢٠١٢، ص٢٤٦.

(٤) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص١٦٨.
القلة: من أوزان الأطعمة الشائعة في الأحساء والقطيف وهي تساوي منين قطيفيين و ٦٨,٧٥ رطلاً انجليزياً، وكان وزن التمور بالجملة بواسطة القلال. =

ومن الواضح أن العثمانيين قد حرصوا على أخذ العشر على المحصولات الزراعية كما ورد ذلك في تقرير مدحت باشا.

**(١) ضريبة الأعشار:**

هي ضريبة العشر (زكاة العشر) وتؤخذ من المحاصيل الزراعية بنسبة ١٠% وقد تزيد في بعض الأحيان حسب الأزمات الاقتصادية، وقد تصل في بعض الأحيان إلى ٢٠% ويتم تحصيلها عيناً من المحصول نفسه أو نقداً أو كليهما[١].

وبحسب تقديرات لوريمر، فإن كميات التمور التي تنتج من الأحساء تصل إلى ٧٥ طن سنوياً من النوع الممتاز[٢].

فهذا يدلل وبشدة على أن ما تحصل عليه الدولة العثمانية من ضريبة العشر مبلغ مالي مهم لإيرادات الدولة العثمانية، فقد بلغت ضريبة العشر في المتصرفية عام ١٢٨٥هـ/١٨٧١م مبلغاً قدره ٣٠٠٠ ليرة عثمانية، وبلغ مقدارها في معظم سنوات فترة الحكم العثماني ما يقارب ثلثي مجموع الإيرادات كما هو موضح في الجدول التالي:

| السنة | إجمالي الإيرادات | إيراد الأعشار | نسبة الأعشار إلى إجمالي الإيرادات |
|---|---|---|---|
| ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م | ٢,٦٣٥,٢٦٦ | ١,٦٩٤,٨٤٨ | %٦٤,٣١ |
| ١٣١١هـ/١٨٩٣م | ٣,٠٧٤,٣٥٠ | ٢,٠٠٠,٠٠٠ | %٦٥ |
| ١٣١٤هـ/١٨٩٦م | ١,٩٩٣,٣٥٧ | ١,٠٣٣,٩٨٦ | %٥١,٨٧ |

وقد قدر ما تجبيه السلطات العثمانية في المتصرفية في عام ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م من ضرائب الأعشار وزكاة ورسوم على المحاصيل الزراعية حسب الجدول التالي[٣]:

---

=انظر: جون غوردن لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج٢، طُبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر، دون ط، ص٨٤٩.

(١) لوريمر ، المصدر السابق، ص٨٥٠

(٢) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص١٧٧.

(٣) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص١٧٩.

| المحصول | المبلغ | العملة |
|---|---|---|
| تمور الأحساء | ٢٦٦,٠٠٠ | روبية هندية |
| تمور القطيف | ٠٨٠,٠٠٠ | روبية هندية |
| قمح الأحساء | ٠٠٦,٧٢٠ | روبية هندية |
| أرز الأحساء | ١٣,٤٤٠ | روبية هندية |
| **المجموع** | **٣٦٦,١٦٠** | **روبية هندية أي ما يعادل ٨٧٥٠ ليرة عثمانية ذهبية** |

**(٢) ضريبة الويركو (الضريبة الشخصية):**

طبقت هذه الضريبة في المتصرفية في فترة متأخرة نسبياً بعد تطبيقها في ولايات العراق حيث بدء تطبيقها في المتصرفية في أوائل سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٥م وكانت تعرف بأسماء متعددة منها ضريبة الرؤوس وضريبة البيتية. وقد ثار الأهالي في بداية تطبيقها حيث أظهروا رفضهم الشديد لتطبيقها بسبب فقرهم وقد هددوا بترك البلاد، إذا ماتم الإصرار على جبايتها. وقد جاء رد الباب العالي بعدم اللجوء إلى القوة ومحاولة جباية الضريبة تدريجياً وبصورة حكيمة حتى يتعود الأهالي عليها. وكان مقدار ضريبة الويركو والتي كانت بمثابة ضريبة شخصية سنوية مقطوعة على كل شخص متزوج ست طوال، وهذه الضريبة على الأشخاص والأسر أكثر من كونها على المنازل كما كان يعتقد لأنها كانت تفرض على كل رجل متزوج. وحسب التعليمات المنظمة لجباية هذه الضريبة فإنه يمكن تخفيضها للأشخاص غير القادرين على دفعها كاملة أو تقسيطها عليهم وأحياناً كانت تلغى على الفقراء[١].

**(٣) ضريبة المواشي (الكودة):**

وهي الضرائب التي تؤخذ على المواشي من الإبل والأغنام والأبقار والحمير والبغال، وكان ما يؤخذ من تلك المواشي يشكل مبلغاً مهماً في مدخولات الخزينة العثمانية. وقد كانت تؤخذ في مختلف أجزاء الدولة العثمانية[٢].

ولقد اهتمت الدولة العثمانية في المتصرفية بضريبة الإبل والأغنام فبدأت بأخذ هذه الضريبة (الزكاة) على القبائل الموالية للدولة العثمانية، ولم تؤخذ الزكاة من القبائل

(١) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص ص١٨١-١٨٢.

(٢) عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٨، ط١، (الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٤م)، ص٢٤.

التي لم تكن موالية للدولة العثمانية حتى تستميلهم إلى جانبها وفي ذلك إظهاراً لضعف السلطة العثمانية في الأحساء وعدم قدرتها على التعامل مع القبائل البدوية فيما يحفظ ماء وجهها محلياً وإقليمياً[١].

ومنذ عام (١٣٠٠هـ/١٨٨٢م) بدأت تؤخذ ضريبة سنوية تقدر بأربعة قروش على كل رأس من الأغنام، وضعف المبلغ عن الإبل والأبقار، واستمرت في أخذ ضريبة الإبل عيناً في بعض الأحيان. والمتتبع بسجلات الجباية يلاحظ أن الدولة العثمانية ركزت اهتمامها على الإبل دون غيرها من الحيوانات وذلك لملائمة الإبل لطبيعة المنطقة وقدرتها على التحمل، والإفادة منها في الخدمات العسكرية. وكذلك عدم كثرة الحيوانات الأخرى كالأبقار والخيول والجواميس مقارنة بأعداد الإبل.

إلا أن جباية الضرائب والرسوم على القبائل البدوية لم تكن بالأمر الهين على العثمانيين، فجبايتها يستلزم أحياناً قوات عسكرية في حال رفض القبائل دفع الضريبة دون مراعاة لظروف تلك القبائل الاقتصادية من قلة نزول الأمطار أو عدم توفر المراعي[٢].

وكان الاستثناء الوحيد من تلك الضريبة هم سكان قضاء قطر والذي احتكر قائمقام القضاء ضرائب المواشي لنفسه، وقد قدرت أعداد الإبل في قطر في سنة ١٣٠٩هـ/١٨٩١م حوالي ٢٠٠٠ رأس لم تعرف مقدار ماحصل عليه (جاسم آل ثاني)[٣].

رفضت قبيلة العجمان دفع الضرائب المستحقة على إبلها في عام ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، رفضت دفعها للمتصرف (إبراهيم فوزي) متذرعة بصعوبة أحوالهم الاقتصادية بسبب غزو قبيلة مطير لهم وأخذهم جزء من إبلهم، وقد أخطأ المتصرف في الدخول بين القبائل في نزاعاتها فبدلاً من قيامه بحلها، قام بالتعاون والتحالف مع قبيلة العجمان لغزو قبيلة مطير، واسترداد إبلهم دون مراعاة لمنصبه وما قد يحدث من عواقب وخيمة كان لها أثرها على المنطقة وأمنها واستقرارها.

---

(١) الأرشيف العثماني، إستانبول، وثيقة رقم (٤٤٩٣٠)، إرادة داخلية ((I.D، بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٢٨٨هـ / ٢٢ كانون الأول ١٨٧١، (تقرير مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى الجليل).

(٢) السبيعي، المرجع السابق، ص ص١٨٩-١٩٠.

(٣) السبيعي، المرجع السابق، ص ص١٩٠-١٩١.

**(٤) ضريبة رسوم البلدية:**

للبلدية دور مهم في تحصيل الرسوم والتي من أشهرها (الباج) والتي تعرف أيضاً باسم (الأرضية) وقيمتها ١% من ثمن الأشياء التي تباع في الميادين العامة. والباج ضريبة كانت في الأساس تؤخذ من البدو الذين يقدمون إلى المدن لبيع بضائعهم ومنتجاتهم وحيواناتهم في أسواق المدن ثم توسعت لتشمل كافة المباسط للباعة المتجولون على الأرصفة والأسواق اليومية والأسبوعية والموسمية. وكان (الباج) الذي يؤخذ على الحيوانات التي تباع في أسواق المدينة كالتالي[١]:

| الحيوان | المبلغ |
|---|---|
| على كل رأس الغنم | ربع ريال فرانسه (دولار ماریاتریزا) |
| على كل رأس حمار | ريال فرانسة (دولار ماريا تريزا) |
| على كل رأس بقر أو جمل | ريالان (دولار ماریاتریزا) |

**(٥) ضريبة الجهادية:**

هي ضريبة تؤخذ من السكان كبدل عسكري أو الذي يدلنا على وجود هذه الضريبة ماجاء بمنشور (مدحت باشا) بعد سيطرة على الأحساء أن الدولة العثمانية لا تفرض على الأهالي سواء الزكاة والأعشار فقط، وفي إعلان للقائد (ناقذ باشا) لأهالي الأحساء (إن الرسومات التي تؤخذ من الأهالي من قبيل جهادية وخدمات للمأمورين). وقد قدرت بحوالي ٥ إلى ١٠٠ روبية حسب قدرة كل فرد بالرغم من عجز ورفض الكثيرين دفعها[٢]. إلا أنهم فضلوا دفعها على الاشتراك في الغزوات بأنفسهم، لكي ينصرفوا إلى أعمالهم[٣].

**(٦) ضريبة الذبح (القصابة):**

تعرف عند الأهالي باسم (القصابة) وكان الملتزم يقوم بجمع رسوم ضرائب الذبح حيث كان يجبي ريالان مقابل ذبح الحمل أو البقر وريال ونصف للخراف والماعز. وقد قدر مادفعه سكان متصرفية الأحساء باستثناء سكان قطر في عام

(١) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص١٩٣.

(٢) عبدالفتاح حسن أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية (١٢٥٦هـ- ١٣٠٩هـ / ١٨٤٠-١٨٩١م)، ط٤، (دار المريخ للنشر، الرياض، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ، ص٣٠١.

(٣) مريم العتيبي، المرجع السابق، ص٢٥١.

(١٢٩٠هـ/١٨٧٣م) بحوالي ١٧٠٠ ريال فرانسه ضرائب ذبح. أما في قطر فقد احتكر قائمقامها الشيخ (جاسم آل ثاني) لنفسه تلك الرسوم التي قدرت في عام (١٣٠٩هـ/١٨٩١م) بما مجموعه (١٨٨٣) قران[١].

**(٧) ضريبة صيد الأسماك والربيان:**

كان توجه الدولة العثمانية في إصدار الضرائب الخاصة بصيد الأسماك والروبيان في متصرفية الأحساء يلتزم بأخذ الخمس عيناً من حصيلة الأسماك والروبيان من الصيادين. وقد قام الملتزم بجمع تلك الضريبة بالعمل على وزن كمية صيد الأسماك والروبيان في موانئ دارين وتاروت والقطيف وعنك وسيهات وتم أخذ الخمس من المحصول بعد الوزن[٢].

**(٨) رسوم الطوابع المالية:**

فرضت الدولة العثمانية إلصاق طوابع مالية على كافة المستندات والإيصالات المالية والوثائق الشرعية والخطابات المقدمة من الأفراد إذا لا يتم قبولها من غير إلصاق الطوابع عليها. وأبرز الطوابع المستخدمة في متصرفية الأحساء طابع ذو عشرة قروش وقد استخدم للمضابط والأحكام الصادرة من المحاكم والمحابس والأوراق التي يلتزم تبلغيها في محاكمات المأمورين وإعطاؤهما للمدعي الشخصي[٣].

**(٩) ضريبة العشر والخمس:**

فرضت الدولة العثمانية ضريبة مالية عرفت باسم (ضريبة العشر والخمس) على رواتب الموظفين الرسميين تبلغ العشر أو الخمس من رواتبهم.

**(١٠) ضريبة التمتع أو ضريبة الأرباح:**

فرضتها الدولة العثمانية على الأفراد من أصحاب المهن الحرة من حلاقين ونجارين وحدادين حتى يسمح لهم بمزاولة مهنهم بتصاريح ورخص رسمية حتى

---

(١) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص١٩٧.

(٢) حمد القحطاني، الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم الأحساء (١٢٨٨-١٣٣١هـ/١٨٧١م-١٩١٣م)، ط١، (ذات السلاسل، الكويت، ١٤٣٢هـ/٢٠١٢م) ، ص٣٤٧.

(٣) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص ص١٩٨-١٩٩.

يتسنى لهم العمل مقابل تسديدهم تلك الضريبة، وقد أعفي منها الأطباء ومعلموا المدارس[١].

**(١١) الرسوم الجمركية:**

اهتمت الدولة العثمانية بجميع رسوم الجمارك في متصرفية الأحساء وذلك بتأسيس إدارة للجمرك (إدارة الرسومات) في ميناء العقير والقطيف وقد عملت على تحصيل البضائع المصدرة والمستودرة[٢]. أما مايخص قطر فقد رفض الشيخ (جاسم آل ثاني) ذلك مهدداً بنزوحه وأهالي قطر في حالة إجبارهم بدفع الضريبة.

وفي متصرفية الأحساء، حددت رسوم الجمرك في ميناء القطيف والعقير للبضائع المستوردة من الخارج بـ ١١% أما البضائع المصدرة من داخل الإقليم إلى الخارج فقيمة جمركها ١%، أما البضائع المحلية فلا يؤخذ عليها أي رسوم جمركية[٣].

وقد أوكلت مهمة أخذ الرسوم الجمركية إلى ملتزم بدلاً من الإشراف المباشر على جباية الرسوم الجمركية. ومن أبرز الملتزمين في جباية الرسوم الجمركية في المتصرفية (علي بن فارس) و (علي ابن منصور) من أهالي القطيف وذلك في عام ١٩٠٥م[٤].

---

(١) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق ، ص١٩٤.

(٢) حمد القحطاني، المرجع السابق، ص٣٥٠.

(٣) حمد القحطاني، المرجع السابق، ص٣٥١.

(٤) محمد موسى القريني، الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء (١٢٨٨-١٣٣١هـ/١٨٧١-١٩١٣م)، د. ط (دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٦هـ) ، ص٢٦٠.

وقد شهدت الرسوم الجمركية خلال حركة التنظيمات تغييرات مختلفة في نسبتها، فقد خفضت نسبة الرسوم التي تؤخذ من التجار الأوربيون نتيجة لاتفاقيات الامتيازات العديدة التي عقدت مع عدد من الدول الأوربية الكبرى، مما كان له الأثر في إضعاف موقف التجار العثمانيين مقارنة بالتجار الأوربيون، واستمر هذا الوضع حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر الميلادي، وعندما أوشكت معظم المعاهدات التجارية على الانتهاء وبدأت الدخول في عملية تجديدها، حاولت الحكومة العثمانية تغيير أساس الرسوم الجمركية إلى نظم أكثر يسراً وحساب القيمة المنصوص عليها في الفاتورة، ولكن قبول هذا الإجراء بمعارضة شديدة من قبل الدول الكبرى وبالخصوص بريطانيا وثم كانت هناك محاولة أخرى من قبل الدولة العثمانية في أن تعتمد الرسوم على الوزن إلا أنها قوبلت بالرفض أيضاً.

للمزيد انظر: محمد موسى القريني، المرجع السابق، ص٢٥٩-٢٦٠.

**(١٢) رسوم الكونتنية (الحجر الصحي):**

كانت دوائر المنافذ الخاصة بالحجر الصحي تحصل على رسوم وخاصة في ميناء القطيف، ويبلغ الرسم لكل شخص من الخارج عشرة قروش عثمانية[١]. أما الشخص الذي يتم حجزه في دائرة الحجر الصحي يدفع رسم حسب الجدول التالي:

| مدة الحجر | الرسم |
|---|---|
| يوم واحد | ٩,٥ قرش |
| يومين | ١٧ قرش |
| ٥ أيام | ٣٩,٥ قرش |

وحتى يستطيع المسافر خارج متصرفية الأحساء الحصول على شهادة السلامة الصحية عليه أن يدفع ٢٠ قرش لدائرة الحجر الصحي، مضاف إليها طابع بقيمة ٣ قروش[٢].

**(١٣) رسوم المسافرين:**

أجبرت السلطة العثمانية الراغبين في السفر من الأهالي أو الموظفين أو الجنود ما عداه أفراد العساكر السلطانية وخياطها الحصول على جوازات سفر أو تذاكر مرور بقيمة ١٥ قرشاً، وفي عام (١٣١٦هـ/١٨٩٨م) صدرت أوامر الباب العالي (السلطات العثماني) بالسماح للراغبين من أهالي المتصرفية والذين يمرون بالبصرة في طريقهم لزيارة إيران عن طريق بغداد والبصرة وخانقين أن يدفعوا ٥٠ قرشاً كرسم للسماح لهم بالسفر[٣].

**(١٤) رسوم أرضية الميناء:**

فرضت الدولة العثمانية متمثلة بسلطة الجمارك رسوم للبضائع التي تبقى في ساحة الميناء مدة تزيد على ٧ أيام مبلغ ١-٣٠ يارة على الكيس أو الرزمة أو الصندوق. وعلى التجار المسارعة بنقل بضائعهم بعد دفع الرسوم الجمركية كاملة[٤].

---

(١) حمد القحطاني، الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإقليم الأحساء، ص٣٥١.

(٢) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص٢٠٨.

(٣) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص٢٠٩.

(٤) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص٢٠٨.

إن الحديث عن جمع الضرائب والرسوم يقودنا إلى الأنظمة التي عملت الدولة العثمانية على تطبيقها لجباية الضرائب. ويقوم على أساس نظامين هما:

**(١) نظام الأمانة:**

مسؤولية السلطة العثمانية بتحصيل أموال الضرائب، والرسوم مباشرة من المكلفين بدفعها[١]، وقد طبق نظام الأمانة عند دخول العثمانيين للأحساء، وقد أكد ذلك (مدحت باشا) في تقريره في أخذ العشر على المحصول بعد وصول القدرات العسكرية عيناً ونقداً[٢].

وقد كان لسياسة المتصرف (إبراهيم فوزي) (١٣١١-١٣١٤هـ/١٨٩٤-١٨٩٦م) القاسية في فرض الضرائب التعسفية على المزارعين وخصوصاً التمور المصدرة للخارج من غير مراعاة لظروفهم الاقتصادية السيئة خصوصاً من هجمات القبائل المستمرة على المزارع والمحاصيل أدى عن ذلك إلى نزوح البعض من القطيف إلى البحرين خصوصاً بعد أن أرسل قواته العسكرية في عام (١٣١٢هـ/١٨٩٥م) لإجبارهم على دفع الضرائب[٣].

في عام (١٣٢٩هـ/١٩١١م) بلغ التوتر من جباة الضرائب والأهالي أقصى مدى له وخاصة بين أهل ناحية قرية العيون بمنطقة الأحساء وجباة الضرائب فقتل ٣ من الجباة العثمانيين، فقامت السلطة العثمانية بمعاقبة أهالي العيون بإحراق منازلهم حتى لا يتجرأ أحد مرة أخرى على فعل ذلك[٤].

**(٢) نظام الالتزام:**

استخدمت الدولة العثمانية نظام القوة والإكراه في جباية الضرائب وذلك بنظام الأمانة مما سبب توتر ومشاكل مع الأهالي جعلها ذلك تفكر بتطبيق نظام الالتزام حيث يقوم الشخص المكلف من قبل السلطة العثمانية من رجالها المخلصين بدفع الضريبة

---

(١) حمد القحطاني، المرجع السابق، ص٣٣٨.

(٢) الأرشيف العثماني، إستانبول، وثيقة رقم (٤٤٩٣٠)، إرادة داخلية ((I.D، بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٢٨٨هـ / ٢٢ كانون الأول ١٨٧١، (تقرير مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى الجليل).

(٣) عبدالله ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني (١٢٨٨هـ-١٣٣١هـ/١٨٧١-١٩١٣م)، دراسة وثائقية، ط١،(مطابع الجمعية الإلكترونية، الرياض، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ص٩١.

(٤) حمد القحطاني، المرجع السابق، ص٣٤٠.

السنوية للدولة العثمانية مقابل أن يتولى هو جمع الأموال الضريبية من الأهالي بدل الدولة[١].

وقد طبق ذلك من خلال تولي (علي بن فارس) و (علي بن منصور) وهما من أهالي القطيف، فقد كان (علي بن منصور) رئيساً لبلدية القطيف[٢].

ومن الأنظمة التي حددتها الدولة العثمانية ضرورية تقدير المحصولات بأسعار السوق السائدة في المناطق حتى لا تثير الأهالي، إلا أن الملتزمين الجشعين كثيراً ماكانوا يزيدون تلك التسعيرة، وقد أشار قومندان (نجد عبدالحميد بك) حتى عام (١٣١٧هـ/١٨٩٩م) إلى التلاعب والغش في أسعار التمور في الأحساء والقطيف من قبل الملتزمين.

وهكذا شهدت متصرفية الأحساء نظامي الأمانة والالتزام لجباية الضرائب والرسوم بأساليب وممارسات تعسفية ظهرت آثارها السيئة الاقتصادية وحتى الاجتماعية على أهالي المنطقة[٣].

**- العملات النقدية المتداولة في المتصرفية:**

من منظور التاريخ المالي الاقتصادي العثماني، يشكل القرن التاسع عشر فترة مختلفة تماماً عن العهد السابق، فمن ناحية، اتسم هذا القرن بالمساعي الكبرى للإصلاح على النمط الأوربي الغربي في الإدارة وفي الشؤون الاقتصادية والمالية والنقدية. وكان كذلك أيضاً فترة من الاندماج في الأسواق العالمية والتوسع السريع في التجارة الخارجية ولا سيما مع أوربا. إلا أن ذلك لم يخفي التراجع المتزايد وبالتحديد بعد سنة، ١٨٧٠م وذلك بسبب انكماش أراضيها، وحضارتها، لمقاطعاتها الأغنى والأكثر كثافة سكانية، ومن ناحية أخرى، فإن اقتصاديات الدول الأخرى نمت بسرعة أكبر وكانت موضع اهتمام المصالح الاقتصادية الغربية[٤].

---

(١) حمد القحطاني، المرجع السابق، ص٣٤١.

(٢) محمد موسى القريني ،المرجع السابق، ص٢٧١.

(٣) محمد موسى القريني، الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء، ص٢٧٢-٢٧٥.

(٤) ثريا فروقي – دونالد كونرت ، بروس ماك غوان – شوكت باموك، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ج٢، الطبعة الأولى، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧، ص٥٠٨.

وبالتحديد عن متصرفية الأحساء فقد تعددت العملات الشائع استعمالها في المنطقة في ظل غياب وجود عملة رسمية قبيل السيطرة العثمانية وذلك بسبب عدم وجود دولة مركزية ذات عملة نقدية. ولم يتغير الحال كثيراً بعد السيطرة العثمانية على المنطقة (١٢٨٨هـ - ١٨٧١م) وحتى جلائها في عام (١٣٣١هـ/١٩١٣م) فقد ظلت العملات المستخدمة فيها مزيجاً من العملات المستخدمة قبل دخول العثمانيين باستثناء صرف الدولة العثمانية رواتب جنودها وموظفيها من العملة الرسمية للدولة، وكذلك جباية الرسوم والضرائب. أما عدا ذلك فقد سمحت السلطة العثمانية على استخدام عملات خارجية في المنطقة وقد يعود ذلك إلى عدم وجود سيولة نقدية كافية من العملات العثمانية يمكن ضخها في أسواق المتصرفية[١]. وبحسب توجهات الأسعار، فقد اعتبر القرن التاسع عشر بشكل عام عهد انكماش اقتصادي، فقد هبطت الأسعار والتعاملات الاقتصادية بشكل عام حوالي ٥٠ بالمئة بين عامي (١٨٢٠-١٩١٣م) [٢] وربما يعود كذلك لعدم تقبل المتعاملين في الأسواق بالعملات العثمانية لسبب عدم قبولها في البلاد التي يتعامل معها تجار المتصرفية لاسيما البحرين والهند وفارس[٣].

ويتضح لنا أن موضوع النقود من الأمور المعقدة والمسائل التي يصعب أحياناً مهم أوضاعها من حيث أسعار الصرف والتبادل هبوطها بشكل دقيق وبسهولة ويسر، خصوصاً مع عدم وجود نظام نقدي مستقر، وذلك يرجع إلى أن الدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي أصبحت أسواقها مفتوحة للنشاط الأوربي، حيث تتداول في أسواقها عملائهم وترتبط بالأوضاع السياسية في الدولة العثمانية من جهة والاقتصادية من جهة أخرى[٤]. فقد حدد الاقتصاد العالمي الأوربي تحديداً بصورة متزايدة طبيعة واتجاه التغير الاقتصادي والاجتماعي العثماني[٥]. وهي كما تعرف كانت في تدهور مستمر، وفي ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، فأصبحت عملتها في هبوط مستمر نظراً لما أشرنا إليه، هذا وقد انتشر الغش

(١) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق ، ص٧٨.
(٢) ثريا فاروقي واخرون، المرجع السابق، ص٥٠٤.
(٣) عبدالله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص٧٨.
(٤) محمد موسى القريني، المرجع السابق، ص٢٧٦.
(٥) ثريا فاروقي واخرون، المرجع السابق، –ص٥٠٢.

في سك عملاتها خصوصاً إذا ماعرفنا أن العملات كانت معدنية، وأن قيمتها تعتمد على نسبة المعدن الثمين فيها[١].

ويمكننا القول أن الموقع المتصرفية الجغرافي جعل للمنطقة خصوصية في تعاملاتها النقدية وذلك لوقوعها في مواجهة قوى اقتصادية مهمة وكبيرة كالسوق الإيرانية والسوق الهندية، مما جعلها أسيرة النفوذ الخارجي المتمثل في ثلاث قوى اقتصادية سياسية كبرى في المنطقة (فارس – الهند البريطانية – الدولة العثمانية) [٢].

**(١) العملات العثمانية:**

أبرز العملات العثمانية الليرة الذهبية، وكانت الليرة الذهبية تساوي مئة قرش ذهبي عثماني و ١١٨ قرشاً فضياً عثمانياً، ويوازي قيمته ١٨ شلناً إنجليزياً[٣].

استخدمت الليرة الذهبية العثمانية على نطاق واسع في المتصرفية، وظل هذا النقد موجود به حتى بعد زوال الحكم العثماني عن المنطقة، وذلك لقيمته الذهبية أكثر من أي شيء آخر ؛ وقد احتفظ فيها الأهالي وكذلك تقنية النساء كحلية ذهبية ثمينة يمكن الإفادة منها عند الحاجة لأنها ذات قيمة عالمية ولها معادلتها النقدية على المستوى العالمي، وكانت السلطات العثمانية تحرص على استخدام وتداول نقدها في المنطقة خصوصاً في معاملاتها الرسمية والشعبية[٤] ، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت السلطات العثمانية تجبي الضرائب من صيادي اللؤلؤ فتأخذ ٠,٥ ليرة عثمانية ذهبية على كل سفينة صيد تمارس الغوص بحثاً عن اللؤلؤ دون النظم إلى كل سفينة صيد تمارس الغوص بحثاً عن اللؤلؤ دون النظم إلى حجمه وعدد ركابها[٥] إلا أن حجم التداول في المتصرفية لم يصل بحال من الأحوال حجم التعامل والتداول للريال الفرنسي أو الطويلة العملة الشائعة الاستخدام في المتصرفية[٦].

(١) محمد موسى القريني، المرجع السابق، ص٢٧٦.
(٢) محمد موسى القريني، المرجع السابق، ص٢٧٦.
(٣) لوريمر، المصدر السابق ، القسم الجغرافي، ج٢، ص٨٥١.
(٤) أبو علية، المرجع السابق، ص٢٧٣-٢٧٤.
(٥) لوريمر، المصدر السابق ،القسم الجغرافي، ج٢ ، ص ٢٧٧ .
(٦) أبو علية، المرجع السابق، ص ص٢٧٣-٢٧٤.

لقد حملت الليرة العثمانية المسكوكة من الذهب التي هي أعلى قيمة نقدية عثمانية قد حملت أسماء السلاطين الذين ضربت في عهدهم، وكانت الليرة المجيدية تعادل مئة قرش (المسكوك من الفضة) أو خمسة مجيديات من الفضة. وكانت الليرة المجيدية قد ضربت منها فئات تعادل (٥) ليرات وأخرى (٢,٥) ليرة، وثالثة نصف ليرة، ورابعة ربع ليرة، وبجانب الليرة الذهبية، كان هناك المجيدي الفضي الذي يعادل (٢٠) قرشاً. كما كان هناك نصف المجيدي الفضي. أما في فيما يتعلق بالصرف لسعر القرش مقابل البارة فيعادل (٤٠) بارة، وهناك عملة فضية أصفر هي (المتاليك) وتعادل نصف القرش، ويضرب منها مايعادل الربع قرش أيضاً، ويوازي القرش (١٠) بارات، وخمس بارات على التوالي، وأقيام الصرف لهذه العملات لم تكن مستقرة نظراً لتقلب أسعار معدني الفضة والذهب اللذين يقربان منه(١).

نسب تبادل العملات الأخرى معبراً عنها بالليرة العثمانية الذهبية، ١٨٥٠-١٩١٤م(٢).

| | ١٨٥٠ | ١٩١٤ |
|---|---|---|
| الجنيه الإسترليني البريطاني | ١,١٠ | ١,١٠ |
| الفرنك الفرنسي | ٠,٠٤,٣٣ | ٠,٠٤٤ |
| الفلورين النمساو على كرونر | ٠,١١ | ٠,٠,٤٦ |
| المارك الألماني | – | ٠,٠٥٤٢ |
| الروبل الروسي | ٠,١٧٥ | ٠,١١٦ |
| الليرة المصرية | ١,٠ | ١,١٤٦ |
| الدولار الأمريكي | ٠,٢٢٩ | ٠,٢٢٩ |

**(٢) العملات الإيرانية:**

القران الفضي أو القران الشاهي، وهو أعلى قيمة من غيره من القرانات، وقد كان القران الفضي يعادل (٥٠) قراناً ويعادل (٣) قروش وعشر بارات من العملة العثمانية، وهناك نقد إيراني فضي آخر هو (التومان) حيث يوجد منه من فئة عشر

(١) محمد موسى القريني، المرجع السابق، ص ص٢٧٦-٢٧٧.

(٢) ثريا فاروقي واخرون ، المرجع السابق، ص٧٧٥.

قرانات، ومن فئة خمسة قرانات أيضاً[١]. والتومان عملة إيرانية شاع استخدامها في الأحساء والخليج العربي في التعامل التجاري[٢].

والعملة الإيرانية الأكثر شيوعاً وشهرة في التداول في المنطقة هي (الطويلة) ويعود أصلها إلى (Lar) لار منطقة في إيران وتسك في الفرصة الخالصة[٣]. والبعض منها يسك من النحاس طولها إنش ونصف، ومن الصعب وصف شكلها وهي عبارة عن شريط معدني مزدوج في الوسط تدور حوله منطقة معدنية أخرى[٤].

**(٣) العملات الهندية:**

الروبية المضروبة من الفضة، وتعادل قيمتها سبعة قروش عثمانية أما (الآنه) فهي أصغر العملات الهندية المتداولة، وهي مضروبة من النيكل وهي تعادل (١/٦١) من الروبية[٥].

**(٤) العملات الأوربية:**

أكثر العملات الأوربية شيوعاً في المتصرفية الريال الفرانسي أو (ريال ماري تريزا) ويسمى أيضاً (دولار ماري تريزا) ويعادل (١٠,٥) سنتات إنجليزية، ويعادل (١,٤) روبية هندية[٦].

أما بالنسبة للصرف الرسمي للريال الفرنسي لدى الدولة العثمانية فيساوي ١٢ قرشاً عثمانياً، في حين كان فرصه حسب السوق في متصرفية الأحساء ٩ قروش عثمانية، في حين أن صرف الريال الفرانسي في إقليم نجد يساوي ٦ قروش عثمانية وعشرة بارات[٧].

ومن الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية كانت على علم بتداول هذه العملات الأجنبية ولم تمتع ذلك ويعود هذا لحجم التجارة الخارجية مع الهند وفارس

(١) محمد موسى القريني، المرجع السابق، ص٢٧٨.
(٢) لوريمر، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ،ج٢، ص٨٥١.
(٣) أبو علية، المرجع السابق، ص٣٧٦.
(٤) لوريمر، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ،ج٢، ص٨٥١.
(٥) محمد موسى القريني،المرجع السابق ، ص٢٧٩.
(٦) لوريمر، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ،ج٢، ص٨٥٣.
(٧) حمد القحطاني، المرجع السابق، ص٣٥٩.

والبحرين[١]. ولم يكن ذلك مقتصراً على الأحساء فقد زاد التوسع في التجارة مع أوربا من تداول وقبول العملات الأوربية الرئيسية ولاسيما الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي في أنحاء كثيرة من الإمبراطورية العثمانية، وبالإضافة إلى ذلك، كانت العملات والنقود المختلفة شائعة الاستخدام في أقاليم مختلفة فعلى سبيل المثال، كان يتم تداول العملة الروسية في منطقة طرابزون بسبب الهجرة الموسمية، والعملات النمساوية والروبل الروسي في البلقان، والقران الإيراني والروسية الهندية في العراق ودينار ماري تريزا في اليمن[٢].

وقد صرفت الدولة العثمانية رواتب شيوخ القبائل في متصرفية الأحساء بالعملة العثمانية مابين (٣٠٠-٤٠٠) قرش عثماني وقد ورد ذكر ذلك سابقاً[٣].

(١) لوريمر، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ،ج٢، ص٨٥١.

(٢) ثريا فاروقي واخرون ، المرجع السابق ص٧٧٨.

(٣) الأرشيف العثماني، استانبول، وثيقة رقم (٥٩٢٩/٦٩٦٦)، دائرة أوراق الباب العالي (BEO)، بتاريخ ١ ذي القعدة ١٣١٤هـ/٢٢ مارس ١٣١٣ رومي، (تقرير إلى نظارة المالية الجليلة)

**قائمة المصادر والمراجع:**


١- الأرشيف العثماني، استانبول، وثيقة رقم (٤٤٩٣٠)، إرادة داخلية (I.D)، بتاريخ ٢١ شوال سنة ١٢٨٨هـ / ٢٢ كانون الأول ١٨٧١، (تقرير من مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى الجليل).

٢-الأرشيف العثماني، استانبول، وثيقة رقم (٥٩٢٩/٦٩٦٦)، دائرة أوراق الباب العالي (BEO)، بتاريخ ١ ذي القعدة ١٣١٤هـ/٢٢ مارس ١٣١٣ رومي، (تقرير إلى نظارة المالية الجليلة).

٣-ثريا فاروقي وآخرون: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، بيروت، دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧م.

٤-حمد محمد القحطاني: الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم الأحساء (١٢٨٨- ١٣٣١هـ/ ١٨٧١- ١٩١٣م)، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، ١٤٣٢هـ / ٢٠١٢ م.

٥-جون غوردن لوريمر: القسم الجغرافي، الجزء الأول، الثاني، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر، دون تاريخ.

٦-عباس العزاوي: موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء السابع، الطبعة الأولى، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٤.

٧-عبدالفتاح حسن أبو علية: تاريخ الدولة السعودية الثانية (١٢٥٦هـ- ١٣٠٩هـ / ١٨٤٠-١٨٩١م)، الطبعة الرابعة، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٨-عبدالله ناصر السبيعي: اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني (١٢٨٨-١٣٣١هـ/١٨٧١-١٩١٣م) دراسة وثائقية، الطبعة الأولى، مطابع الجمعية الإلكترونية، الرياض، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٩-_____: الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني (١٢٨٨هـ-١٣٣١هـ/١٨٧١-١٩١٣م)، دراسة وثائقية، الطبعة الأولى، مطابع الجمعية الإلكترونية، الرياض، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

١٠-مريم خلف العتيبي: الأحساء والقطيف في عهد الدولة السعودية الثانية (١٢٤٥هـ- ١٢٨٨هـ / ١٨٣٠- ١٨٧١ م)، الطبعة الأولى، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢م.

١١-محمد موسى القريني: الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء (١٢٨٨- ١٣٣١هـ / ١٨٧١-١٩١٣م)، دون طبعة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٤٢٦هـ.
١٢-لويس بيلي، رحلة إلى الرياض في عام ١٨٦٥م، ترجمة: أحمد إيبش، ط١، (دار الكتب الوطنية، أبوظبي، ٢٠١٠م).